الجماعات الإرهابية المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي وآليات احتوائها

Terrorist groups deployed in the African Sahel region and mechanisms to contain them

صلاح الدين لغبش *

جامعة قرطاج– تونس

salaheddinelaghbeche48@gmail.com

تاريخ الارسال: 2023/10/30 تاريخ القبول:2024 /05/20 تاريخ النشر:2024/06/30

ملخص:

أفرزت البيئة الأمنية الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة مجموعة من التهديدات الأمنية الجديدة على غرار: الجريمة المنظمة، التهديدات البيئية والتهديد الإرهابي العابر للحدود، وقد مست هذه التهديدات العديد من الأنظمة الإقليمية، وكان النظام الإقليمي الساحلي أكثرها تأثرا، بفعل هشاشة الدول الوطنية المشكلة لهذا النظام وضعف قدراتها الاقتصادية والعسكرية، وهو ما جعلها مركزا لنشاط العديد من الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي وجوارها الجغرافي، وأمام هذا الوضع كان لزاما على صناع القرار الساحليين تبني آليات مشتركة وأخرى انفرادية لمواجهة تصاعد الهجمات التي شنتها الجماعات الإرهابية على أهداف مدنية وأخرى عسكرية.

انطلاقا من هذا وذاك ستسلط هذه الدراسة الضوء على موضوع "**الجماعات الإرهابية المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي وآليات احتوائها**"، وذلك من خلال التطرق إلى أهم الجماعات الإرهابية النشطة في الأراضي الساحلية على غرار: جماعة بوكوحرام وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين...الخ، وأثرها في المنطقة، فضلا عن التطرق إلى الآليات التي تبناها صناع القرار في دول المنطقة من أجل مكافحة هذه الظاهرة والحد من انتشارها.

كلمات مفتاحية: التهديدات الأمنية الجديدة. الجماعات الإرهابية. الساحل الإفريقي. الآليات القانونية. الآليات الأمنية.

Abstract:

The international security environment in the post-Cold War period has generated a set of new security threats, such as organized crime, environmental threats, and transnational terrorist threats, These threats have impacted many regional systems, with the coastal regional system being the most affected due to the fragility of the national states within this system and their economic and military weaknesses. This has made it a region of activity for numerous terrorist groups in the African Sahel and its neighboring geographic areas. In response to this situation; coastal decision-makers have had to adopt common and individual mechanisms to counter the escalating attacks by terrorist groups on both civilian and military targets.

Based on the foregoing, this study will shed light on the topic of "**Terrorist groups deployed in the African Sahel region and mechanisms to contain them**" by addressing the most active terrorist groups in the coastal territories; such as Boko Haram and the Group for Support of Islam and Muslims, and their impact on the region. It will also discuss the mechanisms adopted by decision-makers in the countries of the region to fight this phenomenon and reduce its spread.

Keywords: New Security Threats. Terrorist Groups. African Sahel. Legal Mechanisms. Security Mechanisms.

*المؤلف المرسل

مقدمة

شهدت الألفية الجديدة تصاعدا ملحوظا لجملة من التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي[1]، والتي شكلت بدورها عاملا لغياب الاستقرار الأمني للمنطقة وأنظمتها السياسية في عالم ما بعد الحرب الباردة، كما شهدت ذات الفترة تزايدا مطردا في عدد الجماعات الإرهابية المتطرفة، التي استغلت شساعة الحدود الجغرافية لدول المنطقة وضعف إمكانياتها اللوجستية والعسكرية، من أجل العمل على زعزعة السلم والاستقرار الأهلي لدولها، وفي هذا الصدد كشف تقرير مؤشر الإرهاب العالمي (GLOBAL TERRORISM INDEX) الصادر في سنة 2020م، أن تواجد العديد من الجماعات الإرهابية بمنطقة الساحل الإفريقي في صورة تنظيم الدولة الإسلامية بالصحراء الكبرى وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين في دول مثل النيجر، مالي وبوركينافاسو، أدى إلى تصاعد العنف المسلح الذي نجم عنه زيادة كبيرة في نسبة الوفيات بهذا الفضاء قدرت بحوالي 590%[2].

ونتيجة لذلك، أدركت الأنظمة السياسية في المنطقة الساحلية ضرورة التعاون وتنسيق مختلف الجهود الوطنية والإقليمية سواء في جانبها القانوني أو الأمني، من أجل اتخاذ موقف استباقي مشترك لاحتواء الظاهرة الإرهابية والحد من سرعة انتشارها، الأمر الذي من شأنه المساهمة في إنقاذ دول المنطقة من خطر الانهيار، لاسيما وأنها شهدت موجات متفرقة من العنف السياسي والانفلات الأمني طيلة السنوات الماضية، وعليه سيتم من خلال هذه المشاركة البحثية معالجة موضوع "**الجماعات الإرهابية المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي وآليات احتوائها**"، وهذا من خلال إعطاء لمحة عن أهم التهديدات الأمنية الجديدة التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي، مع التطرق بشكل خاص للجماعات الإرهابية التي زعزعت استقرار دولها، فضلا عن الجهود الوطنية والإقليمية المبذولة بغرض احتواء آثارها المستقبلية التي ستتجاوز حدود المنطقة الساحلية.

انطلاقا مما سبق ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية: **ما هي الآليات المتبعة لاحتواء الجماعات الإرهابية المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي؟.**

وللإجابة عن هذه الإشكالية سنوظف المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات والبيانات اللازمة حول الموضوع من مختلف المصادر ثم ترتيبها وتحليلها والربط بينها، وهذا بهدف دراسة التحديات الأمنية المتعددة الأبعاد التي أفرزتها الجماعات الإرهابية المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة بعد أحداث ما يسمى بالحادي عشر من سبتمبر، والتي انعكست بدورها سلبا على الاستقرار الداخلي لدولها، فضلا عن الجهود المبذولة وطنيا وإقليميا لاحتوائها؛ وفي سياق ذلك، سيُتَطَرَّق للنقاط التالية:

أولا: التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي.

ثانيا: الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي.

ثالثا: الجهود الإقليمية لاحتواء المعضلة الإرهابية.

أولا: التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي

تشهد منطقة الساحل الإفريقي تهديدات لا تماثلية عديدة أرخت بظلالها على المشهد الأمني لدولها، خاصة

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وتتمحور هذه التهديدات بالأساس حول تدهور الوضع البيئي، الانتشار الرهيب لظاهرة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، فضلا عن تصاعد نشاط الجماعات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية، والتي شكلت في مجملها تحديا رئيسيا للمنطقة، خاصة في ظل استمرار الحركيات المسببة لها مع الغياب التام لأي رادع يساهم في احتوائها والحد من انتشارها.

1. الجريمة المنظمة

أخذت الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي بعدا "عبر وطني"، على صلة وثيقة بنشاطات إجرامية موازية، بهدف تحقيق الربح السريع وزيادة الإيرادات المالية للجماعات الناشطة في المنطقة، وهو ما ينطبق بالأساس على ثلاثة أنشطة، تأتي في مقدمتها تجارة وتهريب السلاح، يليها تهريب وتجارة المخدرات، أما الثالثة فتمثلت في جريمة الاتجار بالبشر، كما هو موضح في الخريطة رقم (1).

الخريطة1.مناطق انتشار الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي.

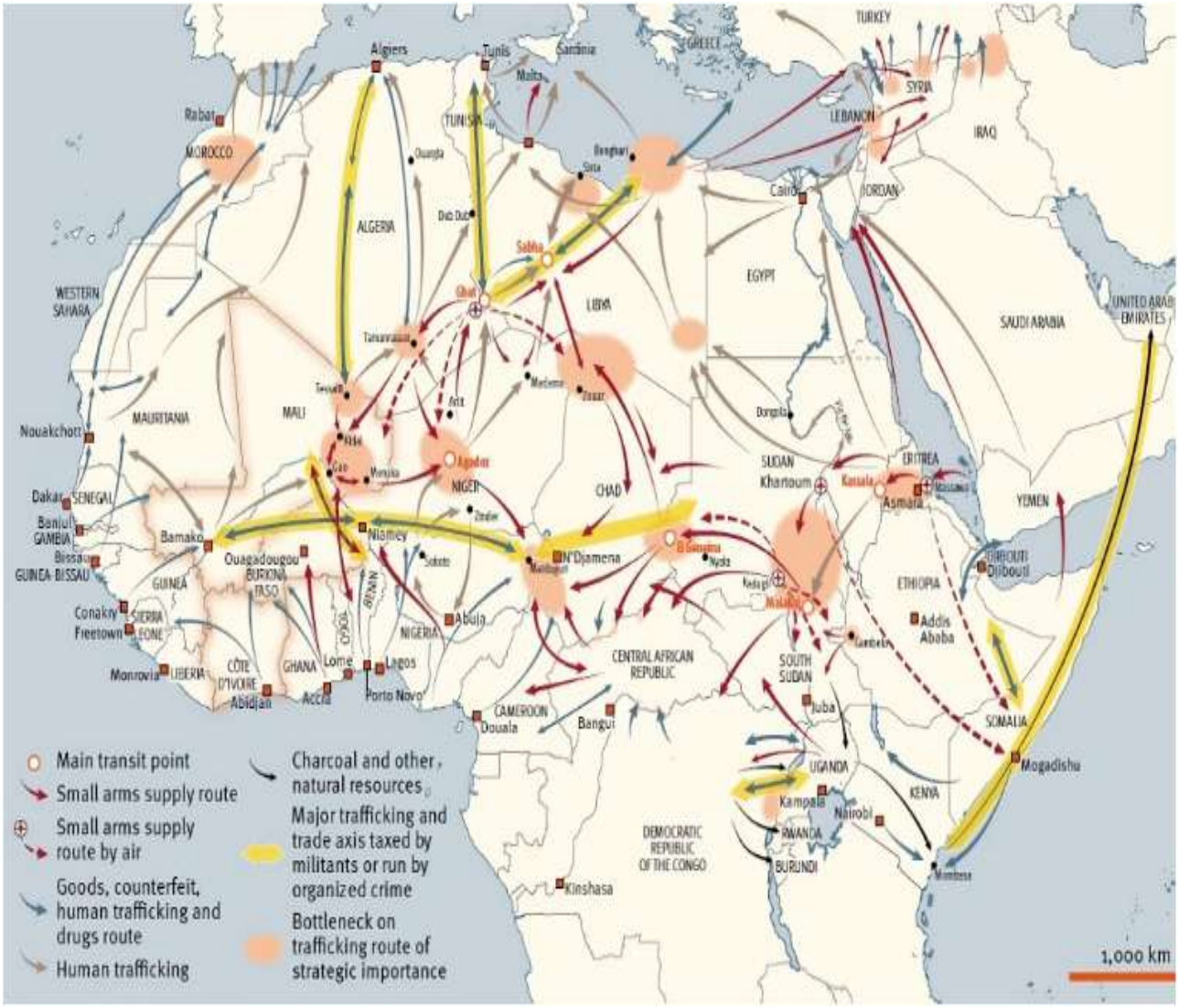

Source : Ana Aguilera, *terrorism and organized crime: Arms trafficking and smuggling in north Africa and the Sahel* (Spain: Observatorio internacional de estudios sobre terrorismo, Colectivo de victimas del terrorismo, 2023), p 34.

1.1. تجارة وتهريب السلاح

تعتبر تجارة الأسلحة من أكثر الجرائم انتشارا في القارة الإفريقية بصفة عامة ومنطقة الساحل الإفريقي بصفة خاصة، ما جعلها أن تكون السبب الرئيسي في تغذية العديد من النزاعات الداخلية التي تعرفها معظم الدول الساحلية، وقد عرفت هذه الظاهرة تزايدا مطردا خلال العقد الثاني من الألفية الجديدة، لاسيما بعد اندلاع الأزمة الليبية وفتح الزعيم الراحل معمر القذافي مخازن الأسلحة الخاصة بالجيش الليبي، الأمر الذي أدى إلى انتقال كميات كبيرة من مختلف أنواع الأسلحة لدول الجوار الساحلي[3].

هذا الطرح تعزز أكثر بعد أن كشف التقرير الذي أصدره المكتب الأممي المعني بمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة (UNODC) في فيفري من سنة 2023م، أنه جرى ضبط أسلحة نارية ومواد أخرى من ليبيا لمدة سنتين أو ثلاث سنوات بعد التدفق الأول الذي حدث عام 2011م، ولكن تقلص دور ليبيا كدولة مصدرة للسلاح بعد سنة 2014م إلى غاية سنة 2019م، نتيجة لعدة عوامل، كان من أبرزها تجدد الصراع في ليبيا وتفعيل الحظر على واردات الأسلحة نحو هذا البلد، فضلا عن الرقابة الأمنية للحدود من طرف التحالف العسكري لمجموعة G5-SAHEL[4]، لكن منذ سنة 2019م عادت ليبيا مجددا كمصدر إمداد، ولكن هذه المرة بأسلحة مُصنّعة حديثا. وبحسب مسؤول محلي مالي منتخب مؤخرا، فقد انتشرت في السوق السوداء لبلاده بنادق هجومية من طراز «أي كيه» التي تراوحت أسعارها بين 750 إلى 1300 دولار في سنة 2021م مصدرها ليبيا، ووفق المعلومات الصادرة عن ذات التقرير، فإن جزءا من هذه الأسلحة يأتي على متن طائرات من فرنسا أو تركيا عبر نيجيريا، أما القسم الأكبر منها يأتي من القارة الإفريقية نفسها، من دول على غرار ليبيريا وسيراليون اللتين دارت فيهما رحى حروب أهلية طاحنة حتى مطلع القرن الواحد والعشرين[5].

ونتيجة لهذا، فإن التوسع الكبير لسوق الأسلحة غير المشروعة جعل الجماعات الإرهابية المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي تكثف من هجماتها، مستخدمة بذلك مجموعة من الأسلحة المهربة (الخفيفة والصغيرة) في 538 هجوما من أصل 699 هجوما نفذته في سنة 2022م، حسب ما كشفت عنه إحصائيات المركز الإفريقي لدراسة وأبحاث الإرهاب (ACSRT)، وهو الأمر الذي جعل هذا الفضاء يكون من أكثر المناطق تأثرا بالإرهاب على الصعيد العالمي، حيث مثل لوحده 43% من مجموع الوفيات العالمية المرتبطة بهذه الظاهرة في ذات السنة[6]، وهذا مقارنة بنسبة 1% فقط في عام 2007م.

2.1. تهريب وتجارة المخدرات

تمثل تجارة المخدرات نسبة 8% من التجارة العالمية، وتعرف منطقة الساحل الإفريقي وما جاورها تناميا رهيبا لمختلف أنواع المخدرات الصلبة على غرار: الهيروين، الكوكايين، والقنب الهندي...الخ، القادم أغلبها من دول أمريكا اللاتينية، وتعزيزا لهذا الطرح، أكد السيد إمنوال لوكيرو (EMMANUEL LUCERO) نائب مدير مكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات "**أن بعض دول إفريقيا الغربية أصبحت طريقا مفضلا وجد نشطا للتجارة الدولية للكوكايين الوافد من أمريكا اللاتينية نحو أوروبا خاصة بعد سنة 2005م**"، وهذا راجع

بالأساس إلى الفراغ الأمني والقانوني الذي تعيشه دولها مقارنة بالعديد من الأقاليم الأخرى في العالم[7]، كما أن تنامي النشاط الإجرامي في منطقة الساحل الإفريقي لاسيما الاتجار بالمخدرات لم يحظ بالاهتمام الكبير سواء من طرف المراقبين الدوليين أو المسؤولين المحليين خاصة في دولة مالي كونهم ركزوا بدرجة أكثر على محاربة الجماعات الجهادية في صورة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، على الرغم من أن نشاط هذا الأخير مرتبط باختطاف الرعايا والعمال الأجانب، وبعمليات تهريب المخدرات بمختلف أنواعها (الصلبة واللينة)[8].

المحللون والمختصون في خبايا الفضاء الساحلي من جهتهم ذهبوا إلى القول بوجود روابط متينة بين حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا (MUJAO) الذي يعتبر بمثابة أبرز فصيل مسلح منشق عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتجار المخدرات في مالي، وهذا منذ اندلاع الأزمة الأمنية التي عرفها هذا البلد في سنة 2012م، ورغم النقاشات المحتدمة داخل الأوساط الجهادية حول حرمة الاتجار بالمخدرات، إلا أن تزايد الضغط العسكري الإقليمي والدولي أرغم هذه الجماعات على التسامح والتعاون مع مهربي المخدرات، نظرا لوجود مصالح مشتركة بين الطرفين تمثلت أساسا في منح الشبكات الإجرامية مبالغ مالية للإرهابيين مقابل توفير الحماية لطرقهم التجارية[9]، هذا ناهيك عن وجود قرابة عائلية؛ بسبب انحدار الأشخاص المتورطين في تهريب المخدرات والإرهابيين من القبيلة نفسها.

إضافة إلى كل هذا، فقد كشف التقرير الصادر سنة 2023م عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة (UNODC)، أن تهريب المخدرات يستمر في الازدهار في منطقة الساحل الإفريقي بفضل الجماعات المسلحة غير الحكومية التي تنشط هناك، بحيث ازدادت المحجوزات من 13 كيلوغراما بين عامي 2015م و2020م، و35 كيلوغراماً في العام 2021م إلى 863 كيلوغراماً في العام 2022م[10]، وكانت أكبر المضبوطات في بوركينافاسو "488 كلغ" ومالي "160 كلغ" والنيجر"215 كلغ"، وتوجد في هذا الصدد ثلاثة محاور رئيسة تمر عبرها شحنات المخدرات المهربة من طرف التنظيمات الإجرامية إلى المنطقة، المحور الأول يتم عبر جزر الرأس الأخضر إلى موريتانيا، والثاني عبر محور السنغال، غامبيا وغينيا نحو مالي وموريتانيا، وأما المحور الثالث عبر نيجيريا، بنين وغانا نحو مالي والنيجر.

3.1. الاتجار بالبشر

نتيجة لغياب الاستقرار والأمن في منطقة الساحل الإفريقي، وتواصل الحروب الأهلية وانتشار السلاح، وفشل جهود دول المنطقة وحلفائها الغربيين في القضاء على مختلف أشكال الجريمة المنظمة، وسعت العصابات الإجرامية من دائرة نشاطاتها بحيث أضحت ظاهرة الاتجار بالبشر من أكبر التحديات التي تواجه حكومات المنطقة إلى جانب الاتجار بالأسلحة وتهريب المخدرات، بحيث كشف في هذا الصدد تقرير لمنظمة الهجرة الدولية (IOM) صدر في سنة 2022م أن 23% من الأشخاص الذين تعرضوا للاتجار بالبشر في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء كانوا من النيجر[11]، ويتعزز هذا الطرح أكثر في التقرير السنوي المتعلق بتهريب البشر الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية في سنة 2023م، والذي أكد بدوره هو الآخر على أن عدد

الأشخاص الذين تعرضوا للاتجار بالبشر في النيجر وصل إلى 800 ألف شخص، وهي أعلى نسبة بين الدول الساحلية الخمس، هذا وتشمل أشكال الاتجار بالبشر جوانب متعددة، أبرزها الاستغلال الجنسي، العمل القسري، الاستغلال في التسول فضلا عن الدعارة القسرية[12].

وبحسب العديد من المتتبعين في الشأن الأمني بمنطقة الساحل الإفريقي، تدرّ هذه التجارة غير القانونية التي تقوم بها الجماعات النشطة في مجال الجريمة المنظمة مبالغ مالية معتبرة، في دول فقيرة لا تملك القدرات والموارد اللازمة لمكافحتها وحماية سكانها من الأخطار التي تشكلها هذه الأخيرة على أمنهم واستقرارهم وآمالهم المشروعة في التنمية والرفاه، خاصة وأن الانتشار الرهيب لهذه الظاهرة منذ بداية الألفية الجديدة، نتج عنه العديد من الكوارث الإنسانية التي انعكست سلبا على تدهور الوضع الأمني لدول المنطقة، حيث تم أسر العديد من المهاجرين من قبل الجماعات الإرهابية أثناء عبورهم للصحراء، ليتم تحويلهم بعدها إلى العديد من النشاطات غير المشروعة مثل: العبودية والاستغلال الجنسي، لاسيما لدى الفئات النسوية التي أصيب الكثير منها بالعديد من الأمراض الجنسية المعدية كمرض الإيدز، هذا فضلا عن ابتزاز دولهم عن طريق مطالبتهم بدفع الفدية مقابل إطلاق سراح المهاجرين المحتجزين لديها، ومن هنا يصبح الاتجار بالبشر شكلا من أشكال الدعم والإسناد للجماعات الإرهابية المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي[13]، التي تعتبر طريق عبور دولية هامة وملجأ آمنا لتجميع المهاجرين غير الشرعيين انطلاقا من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء مرورا إلى أوروبا عبر شمال إفريقيا من خلال البحر المتوسط.

2. التهديدات البيئية

واجهت منطقة الساحل الإفريقي مع بداية الألفية الجديدة العديد من التهديدات البيئية، بسبب التغير المناخي الذي أفرز بدوره العديد من الظواهر السلبية، كان من أبرزها الجفاف والتصحر اللذان أديا دورا مهما في تحول منطقة الساحل الإفريقي لبؤرة توتر شكلت تهديدا قويا لأمن المجتمعات المحلية في المنطقة.

1.2. ظاهرة الجفاف

يعتبر الاحتباس الحراري من أخطر التهديدات التي أثرت بشكل كبير على الدول الإفريقية بصورة عامة ودول الساحل الإفريقي بصفة خاصة، كونه يؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة وانتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة، فضلا عن نقص كميات هطول الأمطار، وما ينجم عنها من موجات جفاف حادة مست الكثير من الأنهار كنهر التشاد الذي تقلصت مساحته إلى حوالي 90%، فضلا عن انخفاض ما نسبته 40% إلى 60% من مجموع المياه المتاحة في أحواض المياه الكبيرة في كل من النيجر وبحيرة السنغال، وهو الأمر الذي يهدد مصير الملايين من السكان المحليين، والذي يعتمد 80% منهم على مجال الزراعة وتربية المواشي في كسب الرزق[14]. حيث كشف في هذا الصدد تقرير للبنك العالمي صدر في شهر جوان من سنة 2022م عن تأثر عشرين مليون شخص من الدول الساحلية الخمس بموجات الجفاف بين عامي 2016م و2020م، بسبب تلف المحاصيل الزراعية، ناهيك عن تدمير 20% من أشجار المنطقة[15]، وهو الطرح الذي أكده وزير البيئة الكندي دافيد

أندرسون (DAVID ANDERSON)، حين قال: "ليس من المحتمل أن يتسبب الإرهاب في تحويل 500 مليون شخص إلى لاجئين، إلا أن ذلك يمكن أن يسببه التغيير المناخي[16]"، وهذا نتيجة لهجرة السكان إلى مناطق أخرى تفاديا لندرة الموارد والكوارث الطبيعية، وما ينجم عنه من تدمير للبنى التحتية وزيادة المخاطر الصحية، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة واتساع دائرة الفقر والتهميش الاجتماعي، كما هو موضح في الجدول رقم (1).

وبالاعتماد على نظرية الإحباط والعدوان لصاحبها جون دولارد (JOHN DOLLARD)، يمكن القول إن التأثيرات الناجمة عن التغيرات المناخية والبيئية في منطقة الساحل الإفريقي أدت دورا بارزا في خلق الإحباط النفسي لدى السكان، بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتردية، والتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى عدم الاستقرار الاجتماعي، وهي كلها عوامل استغلتها التنظيمات الإرهابية المنتشرة في المنطقة[17]، على غرار جماعة بوكو حرام التي استغلت انخفاض منسوب المياه في بحيرة تشاد بأكثر من 50% خلال العقود الأخيرة، وما نجم عنه من جفاف في منطقة تعد مصدر رزق أساسي للصيادين والمزارعين وحتى الرعاة، من أجل تجنيد الشباب من النازحين التشاديين الذين وصلوا إلى نيجيريا، والبالغ عددهم حوالي 200 ألف نازح مقابل الحصول على مجموعة من الامتيازات والخدمات المغرية التي عجزت السلطات الحكومية عن توفيرها لهم في بلدانهم الأصلية، ليتشكل بذلك ما يعرف بـ "النظام البيئي الجهادي"، والذي ساهم في تمدد الأعمال الإرهابية لهذه الجماعة فيما بعد[18].

الجدول 1. العلاقة بين المخاطر المناخية وانتشار الفقر وغياب السلم في دول الساحل الإفريقي الخمس (G5-SAHEL) سنة 2022م.

Country	GPI (2021)	PPI (2022)	Natural hazards	Flood	Drought	Socio-economic vulnerabilities	Poverty	Inequality	Food security	Lack of coping capacity
Score	1-5	1-5	0-10	0-10	0-10	0-10	0-10	0-10	0-10	0-10
Mali	2.813	3.844	4.2	6.9	7.1	7.1	9.4	5.5	2.1	6.6
Mauritania	2.29	3.876	5.4	7.5	8.7	5.8	8.1	5.2	2.2	6.5
Chad	2.489	4.374	4.1	7.5	5	7.3	10	7.1	7.5	8.9
Burkina Faso	2.527	3.436	3.5	4.6	5.5	6.8	9.6	5.3	3.3	6.5
Niger	2.589	3.766	4.4	7.4	6.4	7.2	10	5.5	3.4	7.6

Source: Peter Läderach and others, «The importance of food systems in a climate crisis for peace and security in the Sahel», *International Review of the Red Cross*, Vol. 103, N°918, May 2022, pp. 1010-1011.

2.2. ظاهرة التصحر

اعتبارا من عام 2022م تشير التقديرات إلى أن 60% من السكان الأفارقة يعيشون في مناطق قاحلة وجافة شبه رطبة، كما لا تزال منطقة الساحل الإفريقي من المناطق الأكثر تضررا سواء على الصعيد القاري أو العالمي كونها تعاني ظاهرة التصحر[19]، إذ سجل في سنة 2019م ما يقارب 10.8 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي بالمنطقة ككل، ووصل هذا العدد إلى 15.5 مليون شخص في شهر أوت من سنة

2020م[20]، وقد بلغت دولتا مالي والنيجر العتبة الخطيرة في معدل سوء التغذية بصفة خاصة، ما خلق عدة تفاوتات اجتماعية وسياسية، ومن ثم صراعات قبلية حول الموارد وإمدادات المياه، ودفع بالسكان المحليين وخاصة الشباب منهم إلى الانخراط في كافة الأنشطة الإجرامية التي تعوض عجزهم المالي، وتحقق لهم الربح السريع، ويقف وراء هذه الظاهرة التي قضت على 65% من الأراضي الساحلية أسباب عدة أبرزها إزالة الغابات وغياب ثقافة التشجير وسوء إدارة الأراضي المزروعة، فضلا عن غزو الجراد الذي ساهم هو الآخر في تأزم الوضع، كونه قضى على ما تبقى من المحاصيل الزراعية، بحيث بلغت نسبة التعرية حوالي 000 300 ألف هكتار سنويا، وبالتالي أدى إلى تلف المحاصيل الزراعية ونفوق عدد كبير من الثروة الحيوانية.

يأتي كل هذا بالرغم من تشكيل دول منطقة الساحل تحالفا لمكافحة الجفاف الشديد والجوع والمرض والمعروف باختصار «CILSS» في سنة 1973م[21]، ناهيك عن وضعها مبادرة تعرف باسم الجدار الأخضر للصحراء والساحل في عام 2007م بغرض تحقيق هدف طموح هو تنمية عجائب طبيعية بطول 6 آلاف كم في جميع أنحاء المنطقة[22]، وهذا على أمل منع التصحر والتقليل من ظاهرة تآكل التربة، ناهيك عن خلق فرص عمل في المناطق الريفية المتضررة. غير أن هذه المشاريع والمبادرات واجهت هي الأخرى العديد من التحديات، يأتي في مقدمتها صعوبة إقناع السكان بأن تحقيق التنمية في المنطقة يمر عبر محاربة التغيرات المناخية وفي مقدمتها معضلة التصحر، خصوصا في ظل غياب الاستقرار السياسي وتردي الأوضاع المعيشية، إذ تفتقر المناطق التي تعاني من ظاهرة التصحر من غياب العديد من الضروريات أبرزها المرافق التعليمية والصحية وشبكة المياه والكهرباء، وهي حاجات ملحة يجب الإنفاق عليها والاهتمام بها قبل محاربة التصحر.

3. التهديدات الإرهابية

ما تزال حركات التمرد بدول الساحل وغرب إفريقيا أهم مصدر لأعمال العنف بدوافع مختلفة، وتعتبر التحديات الأمنية مثل الإرهاب من بين أحد أهم الأسباب التي جعلت منطقة الساحل الإفريقي في قلب الاهتمام العالمي بعد أن كانت مهمشة لعقود من الزمن، لكونها أثّرت وبشكل مباشر على استقرارها السياسي، الاقتصادي المؤسساتي، الاجتماعي وحتى الأمني أيضا.

هذه الظاهرة المرضية يمكن إرجاعها بالأساس إلى طبيعة المجتمعات المفككة إثنيا، قبليا وعرقيا، ومن جهة أخرى لتصاعد حدة الأزمات الداخلية التي تعرفها دول المنطقة الساحلية، وفي مقدمتها الأزمة الليبية والمالية، وتعتبر مالي المنطقة الأكثر خطورة في الحزام الصحراوي–الإفريقي، خاصة في جزئها الشمالي وحدوده مع بقية الدول المجاورة، المعروفة حاليا باسم "تورا بورا الصحراء"، والتي تمتد من موريتانيا غربا إلى تشاد شرقا. ما جعلها تكون ملاذا آمنا لأي شخص يريد الاختباء أو التمرد، بسبب عدم قدرة دول المنطقة على المراقبة الذاتية لحدودها أو الإدارة الأمنية لأراضيها، مما يؤدي إلى سهولة حدوث العمل الإرهابي الذي يقع ضمن دائرة التهديدات اللاتماثلية التي يصعب حصر فواعلها ومجالها الجغرافي[23]، نظرا لبنائها المعقّد وأهدافها المتشابكة،

ناهيك عن ارتباطها بعدة تهديدات أخرى، مثل: تبييض الأموال، تجارة المخدّرات، الاتجار بالبشر والمتاجرة بالأسلحة كما تُطُرِّق إليه سابقا، ما مكنها من استنزاف الأموال والقدرات الحكومية والدولية إلى أقصى درجة ممكنة، فضلا عن نجاحها في ضم أكبر عدد ممكن من الأعضاء الجدد بغرض تنفيذ عمليات نوعية داخل الأراضي الساحلية، الأمر الذي زاد حدة التنافس الدولي على المنطقة، بحيث تنامت التطلعات الإستراتيجية الأمريكية والفرنسية، التي اتخذت من المعضلة الأمنية– لاسيما الإرهابية منها– ذريعة للتدخل المباشر في سيادة دولها الغنية بالعديد من الثروات الباطنية.

هذا الطرح يتعزز أكثر بعد التدخل العسكري الفرنسي بمالي في الحادي عشر من جانفي من سنة 2013م، بناء على القرار الأممي رقم 2085، الصادر بالإجماع بتاريخ العشرين من ديسمبر 2012م[24]، والذي نص في مضمونه على ضرورة إرسال قوات دولية لمساندة الجيش المالي في مواجهته للجماعات المسلحة التي تسيطر على شمال البلاد[25]، غير أن هذا التدخل لم يساهم في تحقيق الاستقرار المزعوم حسب العديد من المتتبعين لشأن الدولي، بيد أن الجماعات الإرهابية النشطة في الساحل الإفريقي وصل نفوذها إلى حدود المحيط الأطلسي غربا، ما دفع بدول المنطقة إلى محاولة تدارك هذا الوضع المعقد، عبر المسارعة وبشكل جماعي في البحث عن السبل والحلول اللازمة لمواجهة هذه الظاهرة، وذلك باستخدام الوسائل والآليات التي تسمح بالقضاء عليها أو الحد من سرعة انتشارها، كونها أصبحت تؤرق المجتمع الدولي ككل.

ثانيا: الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي

تتزايد حدة التهديدات الأمنية المحدقة بالدول الساحلية مع ارتفاع نشاط الجماعات الإرهابية المتطرفة، التي استغلت بدورها انتشار ما يمكن تسميته بالنزعة القاعدية، أي أيديولوجية تنظيم القاعدة وهي أيديولوجية دينية تتألف من ثلاثة عناصر: التفسير المتشدد للإسلام، واعتبار الجهاد الركن السادس في الإسلام، "والعولمحلية"، أي مزج القضايا المحلية مع الأفكار العابرة للحدود الوطنية، وقد أدّى وجود الجماعات المتطرفة العنيفة في جميع أنحاء منطقة الساحل وتحركها البطيء نحو غرب إفريقيا، كما هو موضح في الخريطة رقم (2) إلى زرع عدم الاستقرار على نطاقٍ واسع، الأمر الذي جعل حكومات هذه المنطقة تتخبط من أجل إيجاد حلول ناجعة تمكنها من حفظ أمنها واستقرارها الداخلي.

الخريطة 2. مناطق انتشار الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي.

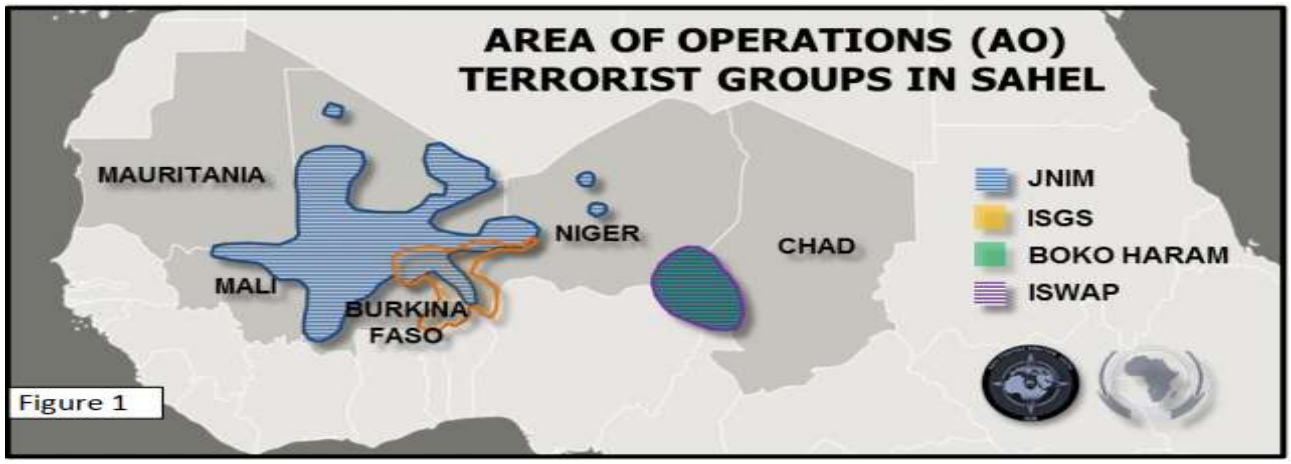

Source: «Terrorism in the Sahel: facts and figures», NATO Strategic Direction-South *HUB &the African Centre for the Study and Research on Terrorism (ACSRT)*, September 2020, p 5.

1. جماعة نصرة الإسلام والمسلمين (GSIM)

تعتبر جماعة نصرة الإسلام والمسلمين الآن بمثابة الفرع الرسمي لتنظيم القاعدة الأم في المنطقة، حيث أُسِّسَت في شهر مارس من سنة 2017م، وهي تنشط بالأساس في شمال مالي، لكنها تبنت تنفيذ العديد من العمليات في دول الساحل على غرار بوركينافاسو والنيجر، وقد قامت القوات الفرنسية بالتعاون مع القوات المالية والأمريكية بقتل زعيمها الديني علي مايشو[26]، وهذا في شهر أكتوبر من سنة 2019م، ويتولى رئاسة الجماعة حاليا الزعيم إياد أغ غالي، وقد قدر الخبراء أن الجماعة تضم في صفوفها ما بين 500 إلى 2000 عنصر، وتعتمد في تمويل نشاطاتها بالأساس على اختطاف الرعايا الأجانب، وعمليات الاتجار بالبشر فضلا عن كل أشكال التهريب، والتي تدر على الجماعات مبالغ طائلة تقدر ما بين 18 إلى 35 مليون دولار سنويا[27].

تهدف الجماعة بالأساس من خلال تحركاتها إلى إنشاء دولة إسلامية تطبق الشريعة، بحيث اعتبرت الأنظمة الحاكمة في المنطقة وشركائها الأجانب من الفرنسيين والقوات الأممية المكلفة بعمليات حفظ السلام والاستقرار كأعداء يعيقونها عن تحقيق أهدافها[28]، وقد نفذت الجماعة في هذا السياق العديد من العمليات، والتي كان من أبرزها الهجوم على سفارة فرنسا بالعاصمة البوركينابية واغادوغو (OUAGADOUGOU)، فضلا عن استهداف المقر الرئيسي للقوات المسلحة في 3 مارس 2018م، كما استهدفت بعدها في أفريل من العام نفسه قاعدة للقوات الفرنسية والأممية العاملة بمدينة تومبكتو (TOMBOUCTOU) بمالي، لتُصَنَّف من طرف وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ سبتمبر 2018م، كمنظمة إرهابية أجنبية بموجب المادة 219 من قانون الهجرة والجنسية[29].

وتأسست هذه الجماعة كنتاج لتحالف عدة تنظيمات إرهابية متطرفة تنشط في منطقة الساحل الإفريقي، على غرار:

1.1. تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM)

تعود أصول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إلى تسعينيات القرن الماضي، عقب ظهور ما يسمى بالجماعات الإسلامية المسلحة بالجزائر، وفي 24 جانفي 2007م أعلنت الجماعات الإسلامية عن بيعتها

لتنظيم القاعدة في أفغانستان ليتغير من بعد ذلك اسمها، ويصبح "تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، وهو عبارة عن نسخة مطورة عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية، ويضم في صفوفه ما بين 1500 إلى 2000 مقاتل، وقد ترأس التنظيم الإرهابي عبد المالك دروكدال المدعو أبو مصعب عبد الودود "، حتى قُضِي عليه في شهر جوان من سنة 2020م، ليتولى قيادته بعدها الإرهابي "يزيد مبارك" المعروف باسم أبو عبيدة يوسف العنابي، ويسعى التنظيم منذ تأسيسه إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

– تهديد مصالح الشركات المتعددة الجنسيات بما فيها الأمريكية والفرنسية العاملة في مجال الصناعة الاستخراجية بالقرب من المناطق الحدودية المعزولة، حيث اعتبروها أهدافا مشروعة لعمليات المجاهدين[30]، وهذا كمحاولة من التنظيم لإنهاء الوجود الغربي الطامع في الثروات التي تزخر بها المنطقة.

– توحيد راية جميع الحركات الإسلامية في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي تحت لواء واحد، والهدف الأسمى المراد تحقيقه من وراء هذا التحالف حسب الكثير من المتتبعين، هو إقامة دولة إسلامية كبرى تطبق الشريعة، ولتحقيق هذه الأهداف نفذ التنظيم العديد من العمليات، أبرزها ما يلي:

– هجوم مسلح على دورية عسكرية تشادية تعمل ضمن قوات حفظ السلام الأممية بمالي خلف عشرة قتلى، وهذا في شهر جانفي من عام 2019م[31].

– انفجار في العاصمة البوركينابية واغادوغو أدى إلى مقتل 23 شخصا وجرح ما لا يقل عن 33، وهذا بتاريخ 15 جانفي 2016م، وينشط تنظيم القاعدة في بوركينافاسو في منطقة ليبتاكو–غورما الحدودية.

2.1. تنظيم المرابطون (AL-MOURABITOUN GROUPS)

تأسس هذا التنظيم بتاريخ 22 أوت 2013م، على إثر اندماج جماعة الموقعين بالدم بقيادة الإرهابي مختار بلمختار مع حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا (MUJAO) بقيادة المالي عبد الرحمان ولد العامر المعروف باسم أحمد التلمسي، أما فيما يخص أهداف الجماعة، فهي تسعى بالأساس إلى ضرب المصالح الفرنسية بالمنطقة وتوحيد صفوف الجماعات المسلحة من أجل محاربة التيار العلماني الذي يعارض قيام دولة إسلامية في الدول الساحلية، وقد قامت الجماعة بالعديد من العمليات أبرزها اختطاف الزوجين الأستراليين في شمال بوركينافاسو بتاريخ 4 فيفري 2016م، هذا وتعتمد الجماعة على عمليات الاختطاف من أجل تمويل عملياتها[32].

3.1. جبهة تحرير ماسينا (MLF)

وتنشط هذه الجبهة بالأساس في وسط مالي بمدينة موبتي (MOPTI)، بالإضافة إلى شمال بوركينافاسو، ويترأسها المالي أمادو كوفا (AMADOU KOUFA) الذي أسسها سنة 2015، ويعتبر نشاط الجبهة ذات طابع عرقي[33]، حيث تسعى إلى إحياء الإمبراطورية الفولانية في المنطقة عبر ضم مقاتلين من عرقية الفولان المنتشرة في دول مثل موريتانيا، مالي، النيجر والسنغال، وتبدي الجماعة أهمية كبيرة لاستهداف القوات المالية والفرنسية، وقد نفذت منذ تأسيسها العديد من الهجمات، ففي نوفمبر 2015م فجرت فندقا في العاصمة المالية باماكو أوقع

20 قتيلا، تلاه هجوم آخر في شهر مارس 2019م على معسكر للجيش المالي، ما أسفر عن مقتل 26 جنديا، كما نصبت كمينا لقافلة عسكرية بالجنوب الغربي لمالي في جوان 2020م، مما أدى إلى مقتل 24 جنديا.

4.1. جماعة أنصار الدين (ANSAR EDDINE GROUPS)

هي حركة شعبية جهادية أُسِّسَت في ديسمبر 2011م، واتخذت من مدينة كيدال بشمال مالي مقرا لها، زعيمها التقليدي إياد أغ غالي الذي يرجع أصله إلى القبائل الطارقية المتمردة في الشمال المالي[34]، ويتشكل مقاتلوها بالأساس من العناصر الطارقية التي شاركت في العديد من الحروب مع الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، أما عن أهداف الحركة، فتتمثل في تطبيق الشريعة الإسلامية في شمال البلاد، مع المطالبة بحكم ذاتي يمكن سكان إقليم أزواد من تحسين ظروفهم المعيشية، وقد نفذت الجماعة العديد من العمليات، أبرزها ما يلي:

– الهجوم على الأكاديمية العسكرية (AGUELHOC) في مالي، ما أسفر عن مقتل 84 جنديا واحتجاز 153 آخرين.

– الهجوم على قاعدة مينوسما بمالي (MINUSMA) في جانفي 2016م، ما أدى إلى مقتل 7 جنود من القبعات الزرق.

وبناء على ما سبق، فإن التركيبة المعقدة للجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، كونها تضم العديد من التنظيمات الإرهابية صعبا من مراقبتها أو معرفة استراتيجياتها في المنطقة، وبالتالي أصبح من الصعب احتواؤها أو القضاء عليها، ما دفع بالسلطات في مالي إلى اللجوء إلى طلب الحوار مع أفرادها.

2. جماعة بوكو حرام (BOKO HARAM GROUP)

الاسم الحقيقي لهذا التنظيم هو جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد، أما أصل كلمة بوكو حرام فهو مشتق من اللغة الهوساوية والعربية، وتعني التعليم الغربي حرام، تم تأسيس هذه الجماعة من طرف الزعيم محمد يوسف في الفترة الممتدة ما بين سنة 2001م و2002م، وهذا امتداد لمجموعة من الحركات الإسلامية التي كانت تنشط في الشمال النيجيري منذ تسعينيات القرن الماضي في ولايتي بورنو (BORNO) ويوبي (YOBE)، وقد كانت الجماعة في بداية مسيراتها منغلقة على نفسها تتكفل بتعليم الأولاد القرآن وأصول الدين حتى عام 2009م، الذي انتهجت فيه العنف المسلح؛ بسبب المضايقات المستمرة للسلطات السياسية العليا في البلاد خوفا من ازدياد شعبيتها لدى الطبقات الاجتماعية، حيث دخلت عناصرها في اشتباكات كبيرة مع الأجهزة الأمنية، استخدمت فيها العبوات الناسفة والأسلحة الرشاشة، وقتل على إثرها الزعيم محمد يوسف مع 800 عنصر مسلح آخر[35]، لتوسع بعدها الجماعة أنشطتها نحو دول الجوار مثل: تشاد والنيجر، مما انعكس سلبا على الأمن الإقليمي للمنطقة.

ففي تشاد مثلا فقدت المؤسسة العسكرية 92 جنديا، وأصيب 47 آخرين، على إثر هجوم نفذته الجماعة استهدف ثكنة عسكرية في جزيرة بوما الواقعة في بحيرة التشاد بالجنوب الغربي للبلاد بتاريخ 23 مارس 2020م[36]، ليصرح بعدها الرئيس التشادي إدريس ديبي قائلا: "**هذه المرة الأولى التي نخسر فيها هذا العدد من**

الجنود"، وما زاد الأمور تعقيدا هو وُجود العديد من مقاتلي بوكو حرام في تشاد بالقرب من العاصمة نجامينا (N'DJAMENA)، حيث هددوا مرارا بالزحف نحوها، أما النيجر فهي الأخرى لم تسلم من همجية الجماعة التي استغلت محدودية القدرات العسكرية لعناصرها الأمنية، من أجل تنفيذ عملياتها بالدراجات النارية المفخخة في المناطق النائية المعزولة مثل: بوسو (BOSSO)، تيلابيري (TILLABERI) وديفا (DIFFA) في جنوب البلاد، والتي أعلن فيها عن حالة الطوارئ في شهر فيفري من سنة 2015م.

ولتوسيع نفوذها وفرض سيطرتها سطرت الجماعة مجموعة من الأهداف، والتي نذكر من أبرزها ما يلي:

– محاربة النخب المغرر بها من طرف القوى الغربية، والتي اتخذت من العلمانية منهجا لتسيير شؤون الدولة وخدمة المصالح الأجنبية، ضاربة بذلك تعاليم الديانة الإسلامية عرض الحائط، وهذا في إشارة واضحة من جماعة بوكوحرام إلى لوبيات ثقافية معروفة لدى الأوساط النيجيرية، مثل مجموعة يان بوكو (YAN BOKO) والتي تعني أطفال الكتب[37].

– محاربة كل أشكال الديمقراطية في المنطقة عن طريق استهداف المباني الإدارية والسياسية والقوات الأمنية، ناهيك عن خطف الرعايا الغربيين المتواجدين في دول الساحل ومطالبة دولهم بدفع الفدية[38]، وفي حالة الرفض يُعْدَمُون فورا، ما دفع وزارة العدل الأمريكية سنة 2012م إلى تصنيف جماعة بوكو حرام ضمن خانة «المنظمات الإرهابية الأجنبية».

وعليه، فإن العدد الكبير لمقاتلي بوكو حرام، والذي وصل إلى 280 ألف مقاتل معظمهم من جنسيات نيجيرية، تشادية، نيجرية، كاميرونية زاد نفوذ وقوة الجماعة، حيث تحولت من تنظيم وطني ينشط في الأراضي النيجيرية إلى تنظيم إقليمي ينشط في منطقة الساحل الإفريقي، وهو ما زعزع الاستقرار الإقليمي لدولها.

3. تنظيم داعش في الصحراء الكبرى (ISGS)

ظهر هذا التنظيم في ماي 2015م، بعد إعلان الأمير عدنان أبو وليد الصحراوي زعيم كتيبة المرابطين الذي قتل على إثر غارة جوية فرنسية في شهر سبتمبر من سنة 2021م، مبايعة أبو بكر البغدادي خليفة تنظيم الدولة الإسلامية، ليصبح بعدها تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى أحد أهم فروع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المعروف باسم "داعش"، بحيث يقع مقره في مالي والنيجر، ويضم في صفوفه حوالي 425 مقاتلا معظمهم من جنسيات مالية ونيجرية، ورغم هذا العدد المتواضع من المقاتلين تمكن تنظيم الدولة الإسلامية من إحداث حالة استنفار كبيرة في الساحل الإفريقي[39]، وهذا من خلال اتخاذه المنطقة المتاخمة للشريط الحدودي بين دول مالي، النيجر وبوركينافاسو أو ما يعرف بمنطقة ليبتاكو–غورما (LIPTAKO-GOURMA) مركزا إستراتيجيا لتنفيذ عملياته التي تمتد على مسافة 800 كلم على طول الحدود بين مالي وغرب النيجر، وكذلك ما يزيد عن 600 كلم على طول الحدود بين النيجر وبوركينافاسو، حيث إن 90% من هجمات التنظيم وقعت على بعد 100 كلم من الحدود الثلاث بين هذه الدول[40]، حيث استغل هذا الأخير تدهور الوضع الأمني وغياب الرقابة عبر المنافذ الحدودية في المنطقة، من أجل نقل مركز عملياته من الشرق الأوسط

إلى الصحراء الإفريقية الكبرى، وفي هذا السياق نفذ التنظيم العديد من العمليات النوعية بالمنطقة، أبرزها ما يلي:

– كمين تونغو–تونغو (TONGO-TONGO) في 4 أكتوبر 2017م، والذي استهدف تدريبا مشتركا لدورية عسكرية متعددة الجنسيات في النيجر، وقد أسفر هذا الهجوم عن مقتل 4 جنود أمريكيين و5 جنود نيجريين، الأمر الذي زاد شهرة التنظيم، وأكسبه ثقة كبيرة في النفس.

– الهجوم على معسكر إنديليمان (INDELIMANE) بمالي باستخدام السيارات المفخخة وقذائف الهاون الأمر الذي أسفر عن مقتل 49 جنديا ماليا ومدنيا واحد، ناهيك عن أضرار مادية كبيرة، ويعتبر هذا الهجوم الذي وقع بتاريخ 1 نوفمبر 2019م من أكثر الهجمات دموية لتنظيم الدولة بالمنطقة[41].

– الهجوم على المؤسسات الأمنية على غرار مركز الدرك بمدينة أربيندا (ARBINDA) الأمر الذي أسفر عن مقتل أربعة رجال من الدرك و3 عسكريين، فضلا عن مقتل 35 مدنيا، ليصرح بعدها الرئيس البوركينابي قائلا: "إن تنظيم الدولة هو عدونا الأول الذي يجب محاربته".

ويسعى تنظيم الدولة الإسلامية من خلال تواجده في المنطقة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي نذكر من بينها ما يلي:

– تجنيد الآلاف من المقاتلين، من خلال إقامة معسكرات تدريبية في المنطقة، بهدف التمدد نحو شمال إفريقيا وأوروبا في إطار ما يسميه التنظيم بالغزوات الجهادية، وبالتالي تصبح منطقة الساحل الإفريقي مركزا عملياتيا يتم من خلاله استهداف القوى الغربية الموجودة في المنطقة بهدف محاربة الإرهاب[42].

– تطبيق الشريعة الإسلامية من خلال تأسيس دولة تقوم على مبدأ الخلافة الإسلامية، وهذا سعيا من التنظيم لوقف المد الشيعي بالمنطقة، خاصة في ظل التنافس الكبير بين هذا الأخير والتيار السني، وهو ما يمكن أن يعيق تنظيم الدولة عن تحقيق أهدافه.

وبالرجوع إلى المعطيات الموجودة على أرض الواقع، يمكن رصد العديد من المؤشرات التي تشير إلى تحالف وتعاون الجماعات الإرهابية التي سبق ذكرها في هذه الدراسة، فوفقا لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في أواخر شهر جانفي من سنة 2024م، تعمل كل من جبهة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى بشكل متواز، بحيث أصبحا يتعاونان مع بعضهم البعض في العديد من المسائل، وهو ما كان غائبا في مناطق أخرى من العالم ينتشر فيها التنظيمان. فبعد سنوات من الاقتتال والصراع على الموارد توصلا إلى صيغة للتعايش، يحترم بموجبها كل منهما مناطق نفوذ الآخر. بحيث تنص هذه الصيغة على تقاسم الأراضي في كل من بوركينافاسو ومالي، مما أتاح للتنظيمين مواصلة التغلغل داخل المجتمعات المحلية، ومن ثم التركيز على قتال قوات الأمن من خلال تكثيف هجماتهما المشتركة على المستويين الداخلي والخارجي[43].

ثالثا: الجهود الإقليمية لاحتواء المعضلة الإرهابية

إن فشل المقاربات الأجنبية القائمة على القوة العسكرية المفرطة من أجل احتواء الجماعات الإرهابية المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي، جعل الدول الساحلية الخمس تعتمد وبشكل كبير على تقوية ترسانتها التشريعية وتعزيز التحالفات الأمنية فيما بينها من أجل تدارك الوضع الكارثي الذي آلت إليه المنطقة، خاصة وأنها أصبحت مركزا إستراتيجيا جامعا لمختلف الجماعات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية.

1. الآليات القانونية

عانت الدول الساحلية العديد من التهديدات الإرهابية المعقدة التي دفعت بصناع القرار فيها إلى اتخاذ العديد من التدابير القانونية، من أجل الحد من الظاهرة الإرهابية، وذلك على المستوى الوطني والإقليمي.

أ. على المستوى الوطني

قامت دول الساحل بسن العديد من التشريعات على المستوى الوطني في سبيل احتواء الظاهرة الإرهابية على أراضيها، ففي مالي مثلا ظهر المرسوم رقم 0723-2015 المؤرخ في 9 نوفمبر 2015م الخاص بتحديد كيفية تنظيم وعمل قطب مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، كما ظهر في الجريدة الرسمية الصادرة في أفريل 2016م، القانون رقم 2016/008 الصادر في 17 مارس 2016م، والخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب[44].

أما في التشاد، فقد بدأ الاهتمام بإصدار التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب منذ سنة 2015م، وقد جاء في مضمون هذه القوانين أن كل من يرتكب أعمالا إرهابية تمس أمن الدولة وسلامة الأشخاص يطبق في حقه حكما بالإعدام[45]، ومن أبرز هذه التشريعات القانون رقم 2015/034، فضلا عن المراسيم رقم 1759 /2015 و2019/246.

الدولة النيجرية هي الأخرى لم تتوان عن إصدار العديد من المراسيم المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ولعل أبرزها المرسوم الرئاسي رقم 517-2017 الصادر بتاريخ 16 جوان 2017م، ناهيك عن المرسوم رقم 246-2019 المؤرخ في 10 ماي 2019م، ويخضع التحقيق في الجرائم المصنفة على أنها إرهابية في النيجر وإصدار أحكام بشأنها إلى اختصاص المركز القضائي المتخصص في مكافحة الإرهاب.

أما بالنسبة لدولة موريتانيا، فيوجد بها نظام قضائي متخصص في مكافحة الإرهاب منذ سنة 2010م، وتتكفل المحكمة الجنائية لولاية نواكشوط وحدها بالنظر في الأحكام المتعلقة بجرائم الإرهاب، أما عن القوانين الموريتانية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، فقد صدر القانون رقم 035-2010 والقانون رقم 015-2016، فضلا عن القانون رقم 003-2020، كما ظهر في الجريدة الرسمية الموريتانية الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2011م المرسوم رقم 210-2011 المؤرخ في 24 أوت 2011م الخاص بتحديد كيفية تنظيم وعمل قطب مكافحة الإرهاب التابع لمكتب المدعي العام والتحقيق[46].

وفيما يخص بوركينافاسو، فقد أصدرت بدورها العديد من القوانين المتخصصة في مجال مكافحة الإرهاب، وهذا من خلال سن مجلس النواب البوركينابي للقانون رقم AN/2016-016 المتعلق بمكافحة

غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والقانون رقم AN/2017-005 المؤرخ في 19 جانفي 2017م، المتضمن إنشاء وتنظيم وتشغيل قطب قضائي في محكمة واغادوغو الثانية متخصص في التحقيق وملاحقة وقمع أعمال الإرهاب وتمويله[47]، ورغم النوايا الحسنة التي أبدتها السلطات البوركينابية في مجال محاربة الإرهاب قضائيا، إلا أن الأداء الأمثل الذي يعوق هذا القطاع هو نقص الموظفين.

ب. على المستوى الإقليمي

إن تدهور الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي جراء تصاعد الهجمات الإرهابية، جعل حكومات المنطقة تفكر جليا في إيجاد السبل المثلى للارتقاء بالتعاون الإقليمي في المجالات القانونية من أجل القضاء على الجماعات الإرهابية، وقد تجسد ذلك من خلال الإجراءات التالية:

– تأسيس منتدى للتعاون القضائي بين الدول الساحلية منذ سنة 2010م في العاصمة المالية باماكو، يضم الدول الساحلية الخمس إضافة لدولة السنغال، بغرض تعزيز التعاون القضائي في المسائل الجنائية المتعلقة بالإرهاب والجريمة المنظمة بين الدول الأعضاء، كما تسعى هذه المنصة لتحقيق جملة من الأهداف الأخرى، من بينها تبادل الخبرات بين الدول في المسائل الجنائية والقضائية، فضلا عن الوقوف عن الإيجابيات وتحديد السلبيات التي تعانيها الدول الأعضاء. وقد كان تأسيس هذه المنصة بدعم من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات، كما كان هذا المكتب وراء تأسيس شبكة السلطات المركزية والمدعين العامين لغرب إفريقيا (WACAP) في عام 2013[48]، بدعم من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO) التي تعتبر دولها الخمسة عشر عضوا في هذه الشبكة، الهادفة إلى محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، من خلال عقد مجموعة من الاجتماعات والدورات التدريبية في مجال التعاون القضائي، مما يسهل الاتصال وتناقل الطلبات وتبادل الخبرات بين هذه الدول.

– التوقيع على اتفاقية للتعاون القضائي في 9 ماي 2017م بين جمهورية مالي، تشاد والنيجر بالعاصمة النيجرية نيامي مدتها 5 سنوات، وقد نصت أهم البنود التي جاءت بها الاتفاقية على السماح بتبادل سجلات السوابق العدلية لمواطني هذه الدول، وكذلك التعاون على تسليم المجرمين والمشتبه فيهم، فضلا عن التسهيلات الواجب توفيرها لفرق الشرطة القضائية من أجل القيام بالتحقيقات اللازمة حول القضايا الإجرامية الكبرى في إحدى هذه الدول المعنية بالاتفاقية[49].

2. الآليات الأمنية

أ. تأسيس مجموعة G5 للساحل

تعد هذه المجموعة أحد أهم المبادرات الإقليمية الطموحة التي أنشأت بغرض التصدي لتمدد الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، حيث اجتمعت دول كل من (موريتانيا، بوركينافاسو، تشاد، النيجر ومالي) بتاريخ 16 فيفري 2014م، في العاصمة الموريتانية نواكشوط بهدف التوقيع على اتفاقية للتعاون الأمني والتنموي فيما بينها، وهذا من أجل تحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة التي يعيش معظم سكانها تحت خط الفقر.

لكن المتتبع لظروف تأسيس المجموعة يرى أنها أسست لدواعي أمنية–عسكرية أكثر منه تنموية[50]، خاصة بعد إنشاء كلية عسكرية في موريتانيا يتم على أساسها تشكيل قوة عسكرية مشتركة (FC–G5S)، والتي تأسست فعليا في بداية سنة 2017م، بموجب القرار 00–2017/01 وبدأت عملها رسميا ابتداء من شهر أكتوبر 2017م بتشجيع سياسي فرنسي ودعم مالي خليجي، وقد خصص لها مبلغ مالي قدر بحوالي 450 مليون يورو من أجل ضمان تكلفة تشغيل هذه القوة وتثبيت مراكز المراقبة، وقد حددت المادة السادسة من الاتفاقية أجهزة المجموعة، والتي تتكون من مؤتمر رؤساء الدول، مجلس الوزراء، لجنة الدفاع والأمن، الأمانة الدائمة للمجموعة ولجان التنسيق الوطنية، ويتشكل التحالف من 5000 جندي من الدول الخمس موزعين على ثلاث مناطق، بقيادة ضابط سامي مالي يدعى الجنرال ديديه داكو (DIDIER DACKO)، وهي كما يلي:

– **المنطقة الشرقية:** تضم تشاد والنيجر– **المنطقة الوسطى:** تضم بوركينافاسو، مالي والنيجر– **المنطقة الغربية:** تضم مالي وموريتانيا[51].

الخريطة 3. مجموعة الساحل الخمس وقواتها المشتركة.

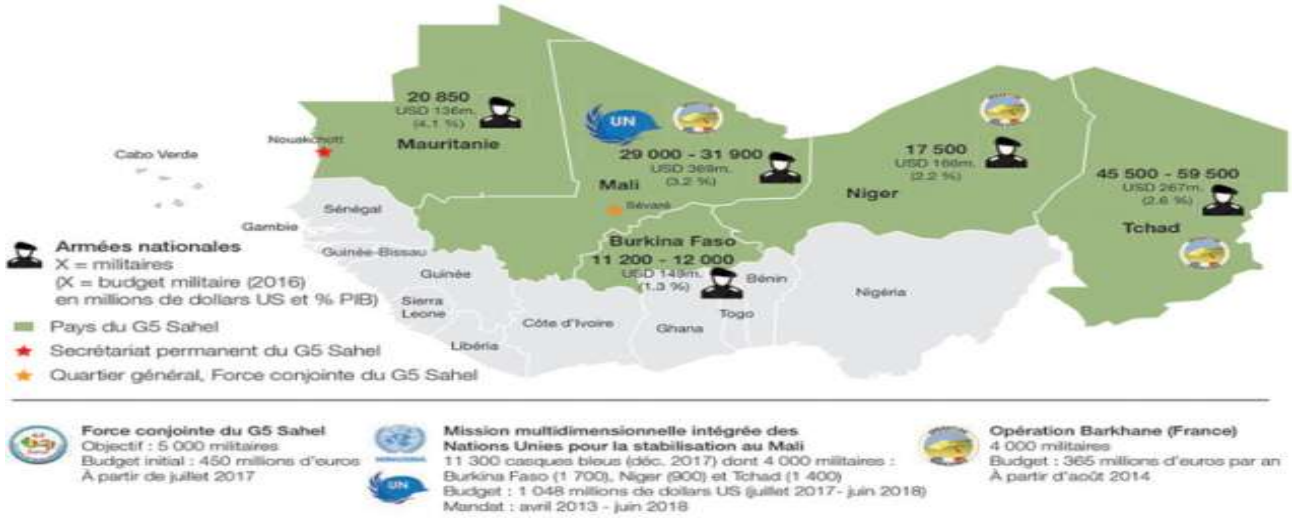

Source :Touré Jabir, «Les opérations francophones de lutte contre le terrorisme: l'exemple du G5 Sahel», *Revue internationale des francophonies*, 2021, Volume N°2, p 10.

وتواجه مجموعة الساحل الخمس منذ تأسيسها العديد من التحديات التي أثرت سلبا على سير مهامها، ولعل أبرزها ضعف الميزانية الخاصة بالتحالف، فضلا عن القيود المفروضة عليها، وهو ما أدى إلى تأخير التفعيل الكامل للهيكل التنظيمي المتصور، مما أثر سلبا على أداء المجموعة ميدانيا[52]، كما أن إهمال المبادرة للجانب التنموي جعل السكان المحليين يعتمدون على الأنشطة الإجرامية غير المشروعة من أجل سد حاجياتهم، وما زاد الوضع الأمني تدهورا هو غياب التنسيق والتعاون الاستخباراتي مع القوى الإقليمية الفاعلة في صورة الجزائر، والتي تمتلك باعا طويلا في مجال محاربة الجماعات الإرهابية في المنطقة، الأمر الذي من شأنه تقليص حظوظ التحالف في تحقيق أهدافه المسطرة.

ب. تأسيس القوة المشتركة متعددة الجنسيات (MNJTF)

إن تصاعد الهجمات الإرهابية المرتبطة بجماعة بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد، دفع بدول المنطقة: تشاد، نيجيريا، النيجر، البنين والكاميرون، إلى التحرك من أجل تشكيل قوة إقليمية قادرة على التصدي لهذه الجماعة، وقد لقي هذا التحالف منذ تأسيسه في شهر مارس من سنة 2014م دعما كبيرا من قبل الاتحاد الإفريقي والقوى الكبرى، ومُنِح تفويض من طرف الاتحاد الإفريقي بتاريخ 29 جانفي 2015م لهذه القوة المشتركة التي وصل عددها إلى 11 ألف مقاتل[53]، حيث تتكون من عناصر شرطية، عسكرية ومدنية بقيادة الجنرال النيجيري إيليا أباه (ILYA ABAH)، وعملت هذه القوة منذ انتشارها على استعادة الأراضي التي كانت تسيطر عليها بوكوحرام سابقًا، وتحرير المدنيين المحتجزين لديها كرهائن، ولتحقيق الهدف المنشود قُسِّمَت مهام القوات العسكرية على أربعة قطاعات عملياتية موجودة في دول كل من الكاميرون، تشاد، النيجر ونيجيريا[54]، كما هو مبين في الخريطة أدناه.

الخريطة 4. القطاعات العملياتية المنضوية تحت لواء القوة الدولية المشتركة لمواجهة بوكوحرام.

Source: CasolaCamillo, «Multinational Joint Task Force: Security Cooperation in the Lake Chad Basin», *Italian institute for international political studies*, 19 March 2020, available at: <https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/multinational-joint-task-force-security-cooperation-lake-chad-basin-25448> 19/02/2022 15:00

وبحسب العديد من المتتبعين للشأن الأمني في غرب إفريقيا يعاني هذا التحالف منذ تأسيسه العديد من التحديات خاصة في ظل التنافس الإقليمي الذي تعرفه المنطقة، فضلا عن عدم الانسجام في الرؤى ووجهات النظر بين الحكومات وجيوش الدول، والأهم من كل هذا هو مدى قدرة هذه المجموعة على تأمين الدعم المالي اللازم لتمويل هذه العمليات العسكرية المعقدة، نظرا لجغرافية المنطقة من جهة، وتطور التكتيكات والأساليب القتالية التي يتبعها جهاديو بوكو حرام من جهة أخرى[55].

الخاتمة

وخلاصة لكل ما سبق ذكره في هذا المقال، فإن التعقيدات الأمنية الكبيرة التي فرضتها التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي، وفي مقدمتها الظاهرة الإرهابية، جعلت من تحقيق السلم والاستقرار الأهلي فيها أمرا صعب المنال، كونها ساهمت في تهيئة مناخ إقليمي انعدم فيه الأمن، وزاد التطرف والعنف المسلح، وعليه فإن الدول الساحلية أصبحت ملزمة أكثر من أي وقت مضى على العمل جاهدة وبصورة تعاونية فيما بينها من أجل مواجهة هذه الآفة والحد من سرعة انتشارها، لأنه لا بقاء للتنظيمات الإرهابية إن قُطِع الحبل السري الذي يغذيها، وهذا لا يكون إلا من خلال التركيز على جانبين أساسيين: الأول مرتبط بتوفير التنمية المحلية في المناطق النائية المعزولة، مما يساهم بشكل كبير في القضاء على الفقر، المجاعة، الأوبئة والتهميش السياسي، ويعزز في الوقت نفسه من السيطرة الحكومية على بؤر تمركز الجماعات الإرهابية، أما الثاني، فيتعلق بتطوير القوات المسلحة الوطنية لتكون أكثر مواكبة لحجم التهديدات الإقليمية التي تعيشها المنطقة، بعيدا عن كل أشكال التدخلات العسكرية الأجنبية التي زادت الأزمة الأمنية تعقيدا عوضا عن المساهمة في حلها.

كما توصلنا في سياق هذه الدراسة التي تبين لنا طبيعة الجماعات الإرهابية المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي إلى استخلاص مجموعة من النتائج، وهي على النحو الآتي:

– تعتبر الانعكاسات السلبية للجريمة المنظمة والإرهاب الدولي في الساحل الإفريقي تحديا حقيقيا في مجال تنمية المنطقة والنهوض بها.

– تزداد حدة الأخطار المتعلقة بالجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي كونها تنظيمات وافدة مرتبطة بالمتغيرات الخارجية خاصة في عصر العولمة، وهو ما يعقد الإجراءات الوقائية الرامية لمكافحتها أو الحد من سرعة انتشارها.

– إن التعاون القانوني والأمني في منطقة الساحل الإفريقي يعبر عن تصورات مشتركة لدول الإقليم تجاه شواغلها الأمنية المشتركة، مثلما يعبر أيضا عن ذلك الاختراق الكوني لهندسة الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي.

– إن فرص نجاح التعاون الأمني في منطقة الساحل الإفريقي تتوقف بالأساس على ربط متغير الأمن بالتنمية في المنطقة، وهذا حتى لا يكون هناك تغليب لمقاربة معينة على حساب أخرى.

– إن كثرة مبادرات التعاون الأمني الإقليمي التي طرحت في وقت زمني متقارب، لم تسمح بأي شكل من الأشكال في تطوير نظرة موحدة لمعالجة التحديات الأمنية المختلفة التي تعرفها المنطقة الساحلية، بل زادت حدة الطابع التنافسي فيما بينها.

الهوامش:

[1] هذه الدراسة تسلط الضوء على منطقة مهمة من القارة الإفريقية، والمتمثلة أساسا في منطقة الساحل الإفريقي، التي تتميز بخصائص جيوإستراتيجية وثروات حيوية، حيث إن هذه المنطقة تحدد في الشريط الجغرافي الممتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا. ورغم الاختلاف الحاصل في تحديد هذه الدول وعددها، فإن هذه الدراسة ستتطرق إلى التحديات الأمنية التي

تواجهها دول الساحل الخمس المعروفة اختصارا بمجموعة **G5-SAHEL** وهي: تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا وبوركينافاسو، فضلا عن الجهود التي بذلتها هذه الأخيرة من أجل احتواء الظاهرة الإرهابية.

[2] Institute for Economics & Peace, Global Terrorism Index: Measuring the impact of terrorism (Sydney: Institute for Economics & Peace, November 2020), p 4.

[3] مجدان محمد، "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي. المظاهر، الأسباب، والانعكاسات"، *مجلة دراسات إستراتيجية*، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والبحوث التعليمية، الجزائر، العدد الثالث والعشرون، جوان 2016، ص 96.

[4] أسست دول الساحل الخمس (موريتانيا، مالي، النيجر، بوركينافاسو وتشاد) مجموعة الساحل الخمسة في عام 2014م، وهي مؤسسة تهدف إلى تعزيز التعاون بين بلدان الساحل في مسائل الأمن والتنمية، ولاسيما حول المناطق الحدودية، لتتعزز بعدها بإنشاء قوة عسكرية مشتركة للقيام بعمليات عبر الحدود المشتركة سنة 2017م.

[5] أميني عبد الرحمان، "كيف انتعش تهريب الأسلحة الحديثة من ليبيا إلى دول الساحل الإفريقي"، *جريدة الوسط*، العدد 380، 02 مارس 2023، ص 4.

[6] Nelson Alusala, *Small arms trafficking in the Sahel: The role of tri-border towns*, Research report 6(Nigeria: Ecowas commission, Organised Crime West African Response to Trafficking (OCWAR–T), June 2023), pp. 10-12.

[7] كراوة مصطفى، "ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي وسبل مواجهتها"، *مجلة أفاق علمية*، المركز الجامعي تامنغست، الجزائر المجلد 12، العدد 01، جانفي 2020، ص 533-534.

[8] ناصر عامر، "رهان الشبكات الدولية للإتجار بالمخدرات على منطقة الساحل الإفريقي وانعكاسات ذلك على الأمن الإقليمي"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، جوان 2021، ص 57.

[9] Abdelhak Bassou, Ihssane Guennoun, «Al Qaeda vs. Daech in the Sahel: what to expect?», *OCP Policy Center*, Policy Brief 17/33, January 2017,pp. 7-8.

[10] The United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), *World Drug Report 2023*(Vienna: United Nations Publication, June 2023), pp. 188-189.

[11] Clarissa Rossetti, An IOM perspective on human trafficking in Niger: Profiles, Patterns, Progress (Niamey: International Organization for Migration, 2022), p 34.

[12] «2023 Trafficking in Persons Report: Niger», U.S Department of State, date of visiting 25/10/2023, available at: https://bit.ly/3JuxHWu

[13] Serigne Bamba Gaye, «Connections between Jihadist groups and smuggling and illegal trafficking rings in the Sahel», FES peace and security series, *Friedrich-Ebert-Stiftung peace and security Centre of Competence Sub-Saharan Africa (FES PSCC), Dakar, Senegal*, N° 29, 2018, p 21.

[14] بغداد باي نعيمة ، "التهديدات البيئية في دول الساحل الإفريقي ودور الدبلوماسية الجزائرية في تحقيق الأمن البيئي"، *مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية*، جامعة غليزان، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، جوان 2023، ص 709.

[15] Natalie Weigum, Sarah Lynagh Michael Evers et John Carey, *Région de G5 sahel. Rapport national sur le climat et le développement* (État unis: Banque mondial, Juin 2022), p 51.

[16] العايب صبرينة، كواشي عتيقة، "واقع التهديدات البيئية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها الأمنية"، *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، جوان 2020، ص 240.

[17] بشكيط خالد، هزوات راضية، "التغيرات المناخية والظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في الحركيات السببية والانعكاسات"، *مجلة البيان للدراسات القانونية*، جامعة بورج بوعريريج، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، ديسمبر 2023، ص ص 81-82 .

[18] فايد نورة، تهديدات متعددة.. تأثير التغير المناخي على جغرافيا الإرهاب في الساحل والصحراء، *القاهرة الإخبارية*، نشر في 28 أكتوبر 2022، اطلع عليه في 2023/10/22، على الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/44gAJay

[19] التصحر يعطل الحياة في إفريقيا.. يهدد التنوع البيولوجي وتدهور أكثر من 75% من أراضي الأرض، *المستقبل الأخضر*، نشر في 16 ديسمبر 2022، اطلع عليه في 2023/07/22، على الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/3Fzv9Ey

[20] نوار على إبراهيم معروف، قنصوة صبحي، المرسي سماح، خفاجة رانيا حسين، "التهديدات الأمنية اللاتماثلية وانعكاساتها على دول مجموعة الخمس G5 بالساحل الأفريقي"، *مجلة الدراسات الإفريقية*، جامعة القاهرة، مصر، الجزء 1، المجلد 45، العدد 4، أكتوبر 2023، ص 422.

[21] بن بريهوم ميادة، *أثر التهديدات الأمنية الجديدة على الاستقرار السياسي لدول الساحل الإفريقي–النيجر نموذجا*، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة جيجل، الجزائر، السنة الجامعية 2012–2013، ص ص 149–150.

[22] David R.Boyd, Imalka Nilmalgoda, *the Overlooked Environmental and human Right crisis: Desertification, land degradation and drought* (New York: United Nations, June 2023), p 21.

[23] عطية إدريس، *التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا. دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبوليتيكي*، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي، عمان، 2018، ص ص. 165–166.

[24] أصدر مجلس الأمن الدولي القرار الرقم 2085، في جلسته 6898 المعقودة بتاريخ 20 ديسمبر 2012م، والذي نص على الموافقة بنشر قوة دولية إفريقية في مالي لمساعدتها على استعادة السيطرة الأمنية على المناطق الشمالية التي استولت عليها الجماعات المسلحة. غير أن تطبيق هذا القرار على أرض الواقع آثار على غرار غيره من القرارات الأممية الأخرى العديد من التساؤلات، خاصة بعد التدخل العسكري الفرنسي المنفرد، والذي اعتبره العديد من المختصين في المجال القانوني بأنه يفتقد إلى مبدأ العمل الجماعي المنصوص عليه في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي فهو يخدم الأجندة الفرنسية الضيقة، المتعلقة أساسا بإقامة حكومة مالية موالية لفرنسا تساعدها على تحقيق مصالحها الإستراتيجية، وليس مصالح الشعب المالي الأعزل.

[25] عطية إدريس، تطبيقات الهندسة الأمنية في سياسة الجزائر الأفريقية، الطبعة الأولى، دار الأمة، الجزائر، 2019، ص 509.

[26] ÇONKAR Ahmet Berat, Development and security challenges in the Sahel region, Report N°042 GSM 20 E rev.2 fin (Brussels: Mediterranean and Middle East special group (GSM), December 2020), p 7.

[27] Eizenga Daniel, Williams Wendy, «Le puzzle formé par le JNIM et les groupes islamistes militants au Sahel», *Centre D'Etudes Stratégique De L'Afrique*, Université de la défense nationale, États-Unis, Bulletin de la sécurité africaine N°38, 22 janvier 2021, p 2.

[28] "خريطة نشاطات الإرهاب في منطقة إفريقيا والشرق الأوسط دراسة حالة: التنافس والمواجهات بين الجماعات الإرهابية في الساحل"، *محور المسار الإستراتيجي للناتو باتجاه الجنوب*، نابولي، إيطاليا، أوت 2020، ص6–7.

[29] «Jama'at Nasr al-Islam wal Muslimin (JNIM)», *Center for Strategic & International Studies*, 25 September 2018, pp. 1-3.

[30] Aronson Samuel L., «AQIM's Threat to Western Interests in the Sahel», *Combating Terrorism Center*, United States Military Academy, New York, VOLUME 7, ISSUE 4, APRIL 2014, p 6.

[31] بن جامع فوزي، تنظيم: "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" يتبنى الهجوم على القوات الأممية، *فرانس 24*، نشر في 2019/01/21، اطلع عليه في 2021/12/22، على الموقع الإلكتروني: http://bit.ly/3tSYE1T

[32] Mémier Marc, «AQMI et Al-Mourabitoun: le djihad sahélien réunifié ?», *Études de l'Ifri*, Ifri, janvier 2017, p 23.

[33] DIDR-OFPRA, Mali: Situation sécuritaire dans la région de Kayes (France, DIDR-OFPRA, Mars 2021), p 5.

[34] Dentic Giuseppe, «Terrorism in the Sahel region: an evolving threat on Europe's doorstep», *Euro Mesco policy brief*, European Institute of the Mediterranean, Spain, N°80, 19 February 2018, p 6.

[35] Jideofor Adibe, «What do you really know about Boko Haram», In: Mantzikos Ioannis, (ed.), *Boko Haram Anatomy of a crisis*, E-INTERNATIONAL RELATIONS, United Kingdom, October 2013, p 11.

[36] "الإرهاب في منطقة الساحل: الحقائق والأرقام"، *المركز الإفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب ومحور المسار الإستراتيجي للناتو باتجاه الجنوب (المحور)*، نابولي، إيطاليا، سبتمبر 2020، ص 15.

[37] زماعرة ولاء سعيد، *الحركات الجهادية في إفريقيا بين التوسع والردود الدولية"دراسة حالة بوكو حرام" (2000-2015)*، مذكرة ماجستير في الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، لبنان، السنة الجامعية 2017-2018، ص36.

[38] Reeve Richard, «The Internationalisation of Nigeria's Boko Haram Campaign», *Oxford Research Group*, Special Global Security Briefing – May 2014, p 1.

[39] The Danish Immigration Service, Violent Extremism in West Africa, Brief Report (Denmark: *The Danish Immigration Service*, June 2020), p 10.

[40] Le Roux Pauline, «Comment l'état islamique dans le Grand Sahara exploite les frontières au Sahel», *Centre D'Etudes Stratégique De L'Afrique*, Université de la défense nationale, États-Unis, 21 juin 2019, p 1 .

[41] «Attaque "terroriste" au Mali: 49 soldats et un civil tués», L'express.fr avec AFP, Publié le 02/11/2019, date de consultation 25/12/2021, disponible sur le site électronique: https://bit.ly/3ShOG3Z

[42] نسيم بهلول، "تنظيم الدولة والتمدد في إفريقيا: الاستثمار في الهشاشة"، *مركز الجزيرة للدراسات*، 30 ديسمبر 2019، ص 5.

[43] الأمم المتحدة- مجلس الأمن، التقرير الثامن عشر للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين وعن نطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعما للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد، وثيقة الأمم المتحدة رقم S/2024/117، الصادرة بتاريخ 31 جانفي 2024، ص ص 5-6.

[44] Loi N°2016-008, du 17 mars 2016 portant loi uniforme relative a la lutte contre le blanchement de capitaux et le financement du terrorisme, Journal Officiel de la République du Mali, Spécial N°01, 01 Avril 2016, p2.

[45] Nozawa Junko et Lefas Melissa, «Quand la poussière retombe: la justice face au terrorisme dans le Sahel», *Global Center on Cooperative Security*, octobre 2018, p 59.

[46] Décret Présidentiel N°2011-210, du 24 mars 2011 Fixant les Modalités d'Organisation et de Fonctionnement des Pôles Anti-terroristes du Parquet et d'Instruction, Journal Officiel de la République Islamique de Mauritanie, N°1254, 31 Décembre 2011, p 1340.

[47] التشريعات الوطنية لبوركينافاسو بشأن التعاون القضائي في المسائل الجنائية، *منصة التعاون القضائي في المجال الجنائي لدول الساحل*، اطلع عليه في 15 جويلية 2023، على الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/3sa69kg

[48] Tisseron Antonin, «La Coopération Sécuritaire et Judiciaire en Afrique de L'ouest Face aux Défis de la lutte contre les Groupes Armés Jihadistes», *l'Institut de recherche stratégique de l'École militaire (IRSEM)*, France, Étude N°81, Juin 2021, pp. 69.-70.

[49] Accord de coopération judiciaire entre: la République du Mali, la République du Niger et la République du Tchad, 9 mai 2017, articles 11, 56 et 74.

[50] قط سمير، "إنشاء مجموعة الدول الخمس في الساحل هل أصبحت الجزائر دولة متجاوزة في الساحل؟"، *مجلة العلوم الإنسانية*، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد (48)، سبتمبر 2017، ص ص. 11-12.

[51] De Montbrial Thierry, Dominique David, «G5-Sahel: Combien de divisions ?», *Institut Français des relations internationales (IFRI)*, 2019, p 246.

[52] Desgrais Nicolas, Sada Hugo, «Cinq ans après, une radioscopie du G5 Sahel Des réformes nécessaires de l'architecture et du processus décisionnel», Fondation pour la Recherche Stratégique, Mars 2019, p 15.

[53] International crisis group, *What Role for the Multinational Joint Task Force in Fighting Boko Haram*?, Africa report N° 291(Nairobi/Brussels: International crisis group, 7 July 2020), pp.6-7.

[54] Olawale (Wale) Ismail, Alagaw Ababu Kifle, « Nouveaux arrangements de sécurité collective au Sahel: étude comparative de la MNJTF et du G-5 Sahel», *Séries Friedrich-Ebert-Stiftung sur la Paix et la Sécurité en Afrique*, No.31, 2018, pp. 20-21.

[55] عباس محمد صالح عباس، "الجهود الإقليمية لمكافحة تهديد "بوكوحرام" المحددات والأفاق"، *مجلة رؤية تركية*، مركز الدراسات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية (سيتا)، تركيا، العدد 16، شتاء 2015، ص 127.